النواحى الاجتماعية

فى النهضات والحركات السياسية

لحضرة صاحب المعالى محمد على علوبه باشا

وزير الدولة للشؤون البرلمانية

لكل حركة سياسة نواح إصلاحية يجب أن تلازمها وأن تتفرع منها . والحركة السياسية التى لا تتجه الى تلك النواحى أو لا تعنى بها حق العناية إنما هى حركة مشكوك فى قيمتها ونتائجها . إذ على قدر الاشتباك والتفاعل بين الأصل والفروع يكون نمو النهضات وصلاحها للإنتاج وقابليتها للبقاء .

وحركتنا السياسية التى قمنا بها سنة ١٩١٩ قد صحبتها أغراض إصلاحية ولذلك أثمرت بعض الثمرات الباقية فى ميدان الاقتصاد والاجتماع ، وهى لا تزال تثمر وإن يكن إثمارها بطيئا ومحتاجا الى كثير من " التطعيم " والتوجيه .

ففى الميدان الاقتصادى عرفنا بنك مصر والشركات التى أنشئت حوله ، ورأينا التاجر المصرى قد نهض ووجد من الجمهور الإقبال الذى لم يكن يلقاه قبل ذلك . وأصبح للشبان وجدان اقتصادى ينبههم من وقت لآخر الى واجبات وطنية تزيد ثروة مصر ورفاهيتها ويدفعهم الى تحقيق مشروعات قومية تحفظ شيئا من الثروة الأهلية بين أيدى المواطنين :

وكذلك الشأن فى الميدان الاجتماعى ، فان المرأة المصرية التى اشتركت فى الكفاح السياسى قد نهضت نهضة اجتماعية كان من أثرها هؤلاء المئات من الطالبات اللاتى يغشين مدرجات الجامعة وأولئك الألوف من التلميذات اللاتى يتعلمن فى المدارس وما إلى هذا وذاك من نشاط اجتماعى آخر نشاهده فى الجمعيات النسوية المختلفة .

وأقل من هذا وضوحا وإن لم يكن أقل أثرا ، ذلك التبدل فى نفسية الأمة . وهو تبدل بسيكولوجى خطير ، فلقد كان الخمود السياسى يبعث خمودا نفسيا يضعف الاقدام على المشروعات ويزعزع الثقة بالمواطنين ويعمم الشك فى قيمة التضامن والتعاون . أما بعد سنة ١٩١٩ فقد صرنا أكثر تفاؤلا وأشد رغبة فى العمل المشترك وأوفر قدرة على الإقدام والمغامرة .

كل هذا صحيح لا يرقى اليه الشك . ولكن قد يكون من الخير أن نقابل بين نهضتنا السياسية والنهضات السياسية الأخرى فى بعض البلاد كالهند والصين وتركيا وغيرها ، وأن نوازن بين ما خلفته هذه وتلك من الآثار ، فان هذه المقابلة وتلك الموازنة تفيداننا فى تعرف النواحى التى فاتتنا أن نستغل نهضتنا فيها على الوجه الأكمل ، وتبينان لنا كيف أن الزعماء السياسيين والقادة الشعبيين هناك لم يقصروا نشاطهم على الكفاح السياسى بل وجهوه أيضا الى الاصلاح فى كل ما رأوا أنه فى حاجة الى الاصلاح .

ففى الهند حركة سياسية قام بها الزعماء تيلاك و بارنجى والشقيقان شوكت على ومحمد على والمها تما غاندى وجوهرلال نهرو . وقد نجحت هذه الحركة فى إقامة الحكم النيابى فى أقاليم الهند البريطانية ولا تزال سائرة فى كفاحها فى سبيل الاستقلال . ولكن هذا النشاط لم ينحصر فى ميدان السياسة وحده بل تجاوزه إلى الميادين الاجتماعية والاقتصادية فأصبح يتناول المسائل الآتية :

١ — السعى لإيجاد المساواة بين المنبوذين وسائر الهندوكيين . وقد نجح هذا السعى إلى حدما ففتحت للمنبوذين المعابد التى كانت مقفلة فى وجوههم والتى كان دخول أحدهم فيها يعتبر تدنيسا لها .

٢ — تفنيد عقيدة النجاسة التى تلازم عقول طبقة الأنجاس . وها هو ذا الزعيم غاندى يصدر مجلة أسبوعية اسمها " هاريجان " أى " المنبوذون " لنشر الدعوة الى هجر تلك العقيدة والأخذ بفكرة التساوى بين أفراد الطوائف رغم اختلاف الأديان .

٣ — تعميم المغازل والمناسج فى القرى لتنمية ثروة الفلاحين .

٤ — الحض على الاكتفاء بالأقمشة الهندية المصنوعة بأيدى الفلاحين ، والإعراض عن المنسوجات الأجنبية .

٥ — تعميم التعليم " الاستكفائى " . أى أن يتعلم التلاميذ ويعملوا ، فما يصنعونه من السلع يباع ليسد نفقات تعليمهم ، وبذلك يستغنون عن الدولة التى تضن عليهم بهذا التعليم .

هذا فى الهند . أما فى الصين فما تولى الزعيم "سين يات سن" الحكم حتى أخذت البلاد تغلى بحركات مختلفة فى الثقافة والاجتماع والاقتصاد والصحة العامة . فقد أبدلت بالحروف الصينية حروف هجائية مبسطة لايستنفد التلميذ وقتا طويلا فى تعلمها . وهذا بلا شك كسب عظيم للتفكير والثقافة ، فإن اللغة الصينية كانت تكتب برموز بل برسوم يخيل للناظر اليها أن الطفل يجب أن يمهر فى الرسم أولا ثم يأخذ بعد ذلك فى كتابة الحروف الهجائية . ولقد يسر هذا الهجاء الجديد على الصبية القراءة حتى لتجد فى أيديهم الصحف يتلونها فى سهولة لم يعرفها أسلافهم من الناشئين .

وعندهم أيضا نهضة المرأة. فقد خرجت المرأة إلى ميادين الحياة العامة وتعلمت، ونبذت مادرجت عليه من العادات والتقاليد القديمة التى كانت تؤذيها فى جسمها وعقلها . ولقد أخذت الصين بعد ذلك تتدرج فى الصناعات الحديثة، فأنشأت المصانع الآلية الكبيرة التى تبشر الصناعة الصينية بمستقبل مجيد . ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن زوجة الجنرال شيانج كاى شيك رئيس الحكومة قد ألفت جمعية تسمى " الحياة الجديدة " ولهذه الجمعية مئات الفروع فى أنحاء الصين . وهى تدعو الى النظافة والطهارة ومحاربة المخدرات والإقبال على العمل والخدمة العسكرية .

وأما فى تركيا فان النهضة التى قام بها كمال أتاتورك إذا وزن كل من نواحيها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بميزان فلعل الناحية السياسية منها على عظمتها لا تزيد قدرا على النواحى الأخرى. بل لعل أتاتورك قد بالغ فى هذه النواحى الأخرى التى لا نحتاج فى شرحها الى إسهاب .

ونستطيع أن نستمر فى ضرب الأمثال فى الأمم الشرقية والغربية لنثبت أن فى كل حركة سياسية بذورا ثم ثمرات فى الثقافة والاقتصاد والاجتماع ويمكن أن تؤلف الكتب عن ايطاليا وغير إيطاليا فى هذا الشأن . ولكن حسب القارئ أن يعرف أن حركة موسولينى لم تتجه الى إعلاء مكانة ايطاليا فى الميدان السياسى بقدر ما اتجهت الى إحياء الصناعات ومقاومة العطلة ومكافحة الخمول الوطنى وتنمية الانتاج القومى وتجفيف المستنقعات واصلاح خمسة ملايين من الأفدنة صار الإيطاليون يزرعونها ويعيشون منها دون أن تأكل أجسامهم جراثيم الملاريا وتطمس عيونهم آفات التراخوما . كما أنه عنى باخراج موسوعة فى ثلاثين مجلدا جعلت الثقافة العامة فى متناول أفقر الناس وأقلهم حظا من التعليم .

والآن وقد عرضنا لكل هذا يصح أن نسائل أنفسنا : هل تشعبت نهضتنا السياسية الى مثل هذه النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما تشعبت النهضات فى الهند والصين وتركيا وايطاليا وغيرها ؟ وبعبارة أخرى: هل كان لهيئاتنا السياسية فى تلك الميادين الاصلاحية أثر يعادل أثرها فى ميدان السياسة ؟

لقد يكون من التجنى على الحق أن ننكر جهود بعض هذه الهيئات فى مختلف ميادين الخدمة القومية . وتقدير هذه الجهود متروك للرأى العام، بل متروك للتاريخ الذى لا يحابى ولا يكذب . ولست أسقط من حسابى أن النضال السياسى كان يشغل الجانب الأكبر من قوى أحزابنا السياسية وأن هذه الأحزاب كانت معظم الوقت مضطرة الى حصر كثير من جهودها فى تدعيم كيانها الحزبى ونشر دعايتها فى البلاد .

ولكن الآن وقد انتهت الأحزاب من النضال فى سبيل تحقيق الأمانى الوطنية أو بلغت من هذا السبيل غاية اطمأن اليها بالها ، الان وقد ذهب الماضى بحسناته وسيئاته ، لم يبق

أمام هيئاتنا السياسية إلا تدعيم الاستقلال وتثبيت بنيانه بتنظيم الحياة القومية ورفع مستواها فى جميع نواحيها . وهذا عبء لا يجوز أن يلقى على كاهل الحكومة وحدها بل هو قسمة بينها وبين الشعب ممثلا فى زعمائه ومختلف هيئاته .

أما الحكومة فعاملة غير خاملة ، وهى تسعى إلى الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى والثقافى بالقدر الذى تسمح به مواردها وبالسرعة التى تسمح بها طبيعة الأشياء . فهل تتنبه الأحزاب من جانبها الى الواجب المفروض عليها ، وهل تصح عزيمتها على القيام بهذا الواجب ؟

إن كل برنامج من برامج أحزابنا السياسية محشو بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومملوء بالعهود العظام والوعود الضخام ، فهل تظل الأحزاب مولية الناحية السياسية كل نشاطها واهتمامها تاركة المحل الثانى لما يقى من نواحى الرقى القومى والتقدم الوطنى ؟

إن مصر تجتاز اليوم مرحلة من أدق مراحل تاريخها الاجتماعى . ذلك أنها بأوضاعها السياسية والادارية والاقتصادية تبدو فى مظهر فخم من مظاهر المدنية العالمية والرقى الانسانى الحديث ، مع أن حالتها الاجتماعية لا تتفق فى الحقيقة مع هذا المظهر الفخم إذ هى أقل منه بكثير . ومن ثم فقد صار من واجب الحكومة والشعب أن يلتمسا الوسائل لعلاج هذه الحالة الاجتماعية حتى ترتفع الى مستوى مظهرنا العام فتماشيه فى أوضاعه ونواحيه .

تلك مسألة جديرة بالعناية والدرس أرجو أن يوليها الزعماء قسطا من تفكيرهم لايقل عن ذلك الذى يخصون به تشكيلاتهم السياسية ومساعيهم الحزبية وإلا بقيت نهضتنا القومية بعد فوزنا بالاستقلال عراكا لا مبرر له أو جهادا فى غير عدو أو نضالا فى سبيل تقديم شخص على شخص وتغليب هيئة على هيئة .

ألا فلنتاس الماضى ولنول وجوهنا شطر المستقبل ، ولنركز جهودنا فى دائرة الإصلاح العام . ولنعلم أن الشعوب لا ترقى بالمنازعات والمهاترات وإنما ترقى بغنى أفرادها ، وثقافة أبنائها ، ويسر فلاحيها ، ورخاء عمالها ، وأن فى ميدان العمل لمتسعا للجميع .

محمد على علوبة